مجلة البحوث الإعلامية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

داخل العدد

- أبعاد التغطية التليفزيونية لبرامج وسمات شخصية مرشحي الرئاسة (دراسة لتغطية القنوات التليفزيونية الأرضية لانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥).
- الرؤية الإعلامية لقضية الإرهاب فى مصر (النص والصورة الذهنية).
- ثقافة الصورة الرقمية وجوانبها الأخلاقية والإعلامية (دراسة تحليلية لحالات ومواثيق شرف).
- تأثير التعرض للإنترنت على إحداث الفجوة المعرفية لدى الشباب الجامعى (دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعة بسوهاج).
- الفضائيات العربية تحليل نقدى فى ضوء المسئوليات والممارسات والتأثيرات.
- واقع الأداء المهنى للإعلاميين الفلسطينيين فى انتفاضة الأقصى (دراسة ميدانية على مراسلى الإذاعة والتليفزيون فى قطاع غزة).
- الصحافة واللغة : بحث فى الأثر والسمات.

العدد
الخامس والعشرون
يناير ٢٠٠٦م

قواعد النشر

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفق القواعد التالية:

- أن لا يكون البحث قد سبق نشره فى أى مكان آخر .
- أن يكون مطبوعاً على الكمبيوتر وخالياً من الأخطاء اللغوية .
- لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة .
- يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث على أن يكتب اسم الباحث وعنوان البحث على غلاف مستقل .
- أن توضع قائمة المصادر والمراجع التى اعتمد عليها الباحث فى آخر الدراسة أو البحث لا فى أسفل الصفحة .
- يعتمد النشر على رأى اثنين من المحكمين المتخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .
- ترد الأبحاث التى لا تقبل النشر لأصحابها .
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .
- بالنسبة للبحوث المحكمة والصالحة للنشر تلتزم المجلة بإشعار الباحث بصلاحية بحثه للنشر خلال أسبوعين من استلام ردود المحكمين .

صوت الأمة
جامعا وجامعة
أخبار اليوم
الأهرام

دار الاتحـاد التعاونى
للطباعة
ش سيدى بلال من مصطفى حافظ
جسر السويس
ت ٢٩٩٩٥٤٥

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٦٥٥٥

العدد الخامس والعشرون
يناير ٢٠٠٦م

مجلة
البحوث الإعلامية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور: أحمد الطيب

رئيس التحرير

أ.د: محيى الدين عبد الحليم

مدير التحرير

أ.د: شعبان أبو اليزيد شمس

سكرتير التحرير

د/ أحمد منصور هيبة

المراسلات توجه باسم الدكتور سكرتير التحرير على العنوان التالى : جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالقاهرة قسم الصحافة والإعلام ت ٥١٠١٤٦٦

محتويات العدد

الموضوع	رقم الصفحة
ـ أبعاد التغطية التليفزيونية لبرامج وسمات شخصية مرشحى الرئاسة (دراسة لتغطية القنوات التليفزيونية الأرضية لانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥) . د . ماهيناز رمزى محسن	١١-٧٨
ـ الرؤية الإعلامية لقضية الإرهاب فى مصر (النص والصورة الذهنية) . د . هناء السيد محمد على	٧٩-١٢٢
ـ ثقافة الصورة الرقمية وجوانبها الأخلاقية والإعلامية (دراسة تحليلية لحالات ومواثيق شرف) . د . سيد بخيت محمد	١٢٣-٢٠٨
ـ تأثير التعرض للإنترنت على إحداث الفجوة المعرفية لدى الشباب الجامعى (دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعة بسوهاج). د . سحر محمد وهبى	٢٠٩-٣١٠
ـ الفضائيات العربية تحليل نقدى فى ضوء المسئوليات والممارسات والتأثيرات . د . حماد إبراهيم	٣١١-٣٥٤
ـ واقع الأداء المهنى للإعلاميين الفلسطينيين فى انتفاضة الأقصى (دراسة ميدانية على مراسلى الإذاعة والتليفزيون فى قطاع غزة). د . أمين منصور وافى	٣٥٥-٤٣٤
ـ الصحافة واللغة : بحث فى الأثر والسمات . د . السيد أحمد مصطفى عمر	٤٣٥-٤٨٢

الفضائيات العربية
تحليل نقدي في ضوء المسئوليات
والممارسات والتأثيرات

د . حماد إبراهيـــــم
كلية الإعلام – جامعة القاهرة

المحور الأول

موضوع الورقة : الأهمية والحدود والتساؤلات

منذ نهاية القرن العشرين، يشكل التلفزيون الظاهرة العالمية الأهم، بمئات الملايين من مشاهديه، الذي يخصصون له معظم أوقاتهم، وبتأثيره الكبير في تصرفاتهم الفردية أو الجماعية. وإذا كان القرن الثامن عشر قد عرف بـــ"عصر الانتقال من الظلمات إلى النور" والتاسع عشر بـــ"عصر "الثورة الصناعية"، فإن عصرنا اليوم هو "عصر التلفزيون". لذلك فإن القطاع السمعي المرئي قطاع استراتيجي يتصدر القطاعات الأخرى في المجال الاقتصادي والثقافي. (١)

وقد صعدت مكانة الفضائيات منذ أن نبهت الأذهان إلى الإمكانيات الهائلة للتلفزيون في إثارة الرأي العام وتحريكه وتوسيع فرصه في التعرض لأخبار ومفاهيم وأفكار وثقافات وتصورات لم تكن مألوفة لديه من قبل، بعد أن تحرر- إلى حد ما - من أسر الرؤى الضيقة، والمعالجات المبتسرة ، والتصورات المتحيزة التي سيطرت على الجانب الأكبر من أداء المحطات التلفزيونية الأرضية، التي تعود ملكيتها إلى جهاز الدولة في مواقع مختلفة من العالم.

وفي الوطن العربي "بدأ التفكير في دخول مجال الاتصالات عبر الأقمار الصناعية منذ أواسط الستينيات، لكن تنفيذ الفكرة لم ير النور إلا في العام ١٩٧٦ ، حين تأسست المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) بوصفها منظمة إقليمية ضمن إطار جامعة الدول العربية، وقامت هذه المؤسسة بالتعاقد مع عدة جهات دولية من أجل تصنيع أقمار تم إطلاقها في الفضاء."(٢) وقد زاد الطلب على خدمات أقمار عربسات بعد عام ١٩٩٠ بالإضافة إلى القنوات الأجنبية والعربية المشفرة، وكذلك خدمات القمر الصناعي المصري(نايل سات) ، حيث يقدر أن الأسرة العربية تتلقى حالياً

قرابة ٤٥٢ قناة تليفزيونية عن طريق البث المباشر بالأقمار الصناعية[٣]، وإن كانت الأرقام في مثل هذه الحالات لا تستقر على حال وتكون عرضة للتغير صعوداً وهبوطاً.

وكانت الحكومات العربية قد بادرت إلى الاستفادة من خدمات القمر الصناعي العربي (عرب سات) منذ العام ١٩٨٥، وتعززت استفادتها أكثر مع ما حصلت عليه من قنوات على القمر الصناعي المصري (نايل سات)، وفيما بعد، مع مطلع التسعينيات استطاع القطاع الخاص أن يدخل مجال البث عبر الأقمار الصناعية.

وتعنى هذه الورقة بالتحليل الميداني لتجربة القطاع الخاص في ملكية القنوات الفضائية. ويعود السبب في هذا الاختيار إلى ملاحظاتي الميدانية لردود الفعل التي أعرب عنها مواطنون ينتمون إلى دول عربية متباينة تجاه أداء الفضائيات العربية الخاصة.

هنا، تبرز ظاهرة مثيرة للاهتمام، وهي أن الفضائيات العربية الخاصة تمثل في مجملها "قضية رأي عام" أكثر من أن تكون هي نفسها أداة من أدوات إثارة قضايا يمكن أن تساهم في صناعة رأي عام واع ومستنير.

ولا يقف الأمر عند حدود إثارة علامات استفهام بشأن قدراتها في هذا المجال، ولكن يتعداه إلى التعبير عن غضب جماهيري مزمن، يبوح به البعض، ويبقى مكتوماً عند البعض الآخر. ويظهر في اتهام هذه الفضائيات بأنها لا تعرف شيئاً عن شخصية جمهورها واحتياجاته الفعلية، وتخاطب أحط ما في النفس البشرية، وتعمد إلى إثارة الغرائز، وتنتهك حرمة الحياة الخاصة، وتسيء إلى ثوابت الأمة ونظمها العقدية وأخلاقها وأعرافها، وتشوه تاريخها، وتمنح ولاءها لمن يدفع أكثر ويعزز فرصها في الربح. وهي في أغلبها، أداة من أدوات التغريب والإلحاق بمنظومات العولمة القيمية، كما أنها تتنكر للهوية الحضارية والثقافية والفكرية لمجتمعاتها التي أمضت زمناً طويلاً في الكفاح من أجل نيل حقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية.

بيد أن موضوع الفضائيات العربية الخاصة موضوع بالغ التعقيد والتشابك، ويظهر ذلك بوضوح في ضوء تعدد زواياه التي يمكن رصدها على النحو التالي :

الزاوية الأولى : إن القنوات الفضائية تمثل إحدى ثمار التطور التكنولوجي في مجال البث عبر الأقمار الاصطناعية.وهي إن كانت تخاطب جمهورا في الدول التي ينتمي إليها ملاكها، فإنها قد تحظى بجمهور أكبر ينتشر بين دول مختلفة.

الزاوية الثانية : إن التقدم الكبير الذي شهدته تكنولوجيا البث عبر الأقمار الاصطناعية هو في ذاته أحد أركان التطور في تكنولوجيا الاتصال الدولي، الذي يمثل هو الآخر ركنا أكبر من أركان العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية التي تمتد خيوطها الناعمة ، الواضحة والمستترة، لتغطي كثيرا من مجالات الحياة في الوطن العربي .

الزاوية الثالثة: إن دخول الدول العربية، سواء على المستوى الحكومي، أو على مستوى رأس المال الخاص، لمجال الاستثمار في القنوات الفضائية، يعد اختباراً لقدرة مختلف الأطراف على تبني تصورات وصياغة مواقف وطنية وقومية بشأن عمليات توظيفها واستخدامها كآلية من آليات الادماج والإلحاق بنظم العولمة وقوانينها وتجلياتها الاقتصادية والسياسية والإعلامية .

الزاوية الرابعة : إن القنوات الفضائية مجال خصب لاختبار قدرة الدول العربية على إيجاد نوع من التوازن بين الحاجة إلى التفاعل مع ثقافة العولمة وما يقود إليه ذلك من اندماج ومسايرة من ناحية، وضرورات الحفاظ على الذاتية الثقافية وصون الهوية والذاكرة الجماعية للأمة ضد ما قد يعتريها من تشويه، وما قد يصيبها من انتهاكات نتيجة لهذا اللون من التفاعلات من ناحية أخرى.

الزاوية الخامسة : إن المنطق الذي يقوم عليه العمل في الفضائيات يقود إلى الإقرار بأهمية التعدد والتنوع في مصادر المعلومات وفي الرؤى

والتصورات التي تمس قضايا عامة. وهذا لا يستقيم مع السياسات التي تستند إلى التحكم في مصادر المعلومات، وتتبنى موقفاً سلبياً من عرض الرؤى والتصورات المختلفة، وتحرص على العمل وفق نهج يعلي من شأن، "المصدر الواحد" و "الرأي الواحد" و"التصور الواحد" بشأن القضايا الجماهيرية. والفضائيات، من هذه الزاوية أيضا، مجال خصب لاختبار قدرة جهاز الدولة في الوطن العربي على إحداث تحول ديمقراطي، يحد من احتكار المعلومات، ويفسح المجال لتوازن حقيقي بين الرأي والرأي الآخر، ويعترف بأن الجمهور قد وصل إلى سن الرشد، وأنه مؤهل للتمييز بين الخطأ والصواب، بنفسه، دونما حاجة إلى استمرار فرض وصاية عليه، تهون من شأنه، وتسمح لآخرين بأن يتحدثوا باسمه، دون أن يعلموا بالضرورة- في كل الظروف والحالات - حقيقة موقفه.

الزاوية السادسة : إن التطورات التي حملتها العولمة بأبعادها الاقتصادية والتكنولوجية جعلت من الفضائيات مشاريع استثمارية يتحتم عليها أن تدرك أعباء الدخول في سوق يقوم على التنافس المحموم من أجل الفوز بكسب الجمهور. ومن ثم تجد الفضائيات العربية نفسها في مواجهة تساؤلات كبرى: إلى اي مدى يمكنها أن تنافس فضائيات أجنبية سبقتها إلى الوصول للجمهور،وبنت لنفسها مكانة خاصة لديه؟ وهل تملك أدوات المنافسة؟ وهل لديها القدرة في أن تكون صاحبة هوية مميزة، بدلاً من أن تكون امتداداً لمثيلاتها الأجنبية؟ وهل يمكن الثقة في قدرتها على أن تكون مركزاً يصون الذاتية الثقافية ويبرز الوجه الإنساني والحضاري لمجتمعاتها، وعلى أن تتحرر من عبودية النموذج الأجنبي وإغراءاته، وهي التي تعد إحدى ثمار هذا النموذج؟ وهل يدفعها منطق المنافسة، والتطلع لنفوذ جماهيري ، إلى أن تتبنى معايير مهنية تكفل تقديم مواد وبرامج عالية الجودة تكسبها ثقة وتهيئ لها فرص الصمود والنجاح والاستمرار؟ وإلى أي مدى يمكن لمثل هذه المعايير المهنية أن تكون مدخلاً لسياسات جديدة في التوظيف والترقي، تجعل من القدرات الخاصة والكفاءة المميز ة والمستوى الثقافي والفكري أسسا

ضرورية لاستقطاب الفنيين والإعلاميين، بما يمهد لإقامة قطيعة مع سياسات التوظيف التي تقوم على المجاملة والمحسوبية والواسطة وتوازنات المصالح والاعتبارات الشخصية، التي دفعت بكثيرين من غير المؤهلين للعمل في أكثر أدوات الاتصال الجماهيري تأثيراً في الرأي العام وفي تشكيل آرائه وصياغة رؤاه وربما تحديد مواقفه؟!! وإلى أي مدى يمكن أن تنتصر للقيم المهنية والمعايير الأخلاقية في مواجهة ضغوط الاعتبارات المالية وإغراءات المكسب ومتطلبات النزعة المادية نحو التعظيم الدائم للربح والتوسع في الاستثمار سواء في هذا المجال أو في غيره داخلياً أو خارجياً!؟

المحور الثاني

ملامح خاصة لمسئولية الفضائيات في الوطن العربي

مسئولية وسائل الإعلام : مفهوم إجرائي :

تعير هذه الورقة جُلَّ اهتمامها لقضية مسؤولية وسائل الإعلام بصفة عامة، والمسؤوليات المحلية أو الوطنية أو القومية للقنوات الفضائية العربية بصفة خاصة.

والثابت أن قضية المسؤولية في العمل الإعلامي أياً كان مجاله: الصحف، الراديو، والتلفزيون تحديداً وغيرها، قضية تاريخية، شغلت مفكرين وباحثين عديدين،[٤] وأفاضوا في الكتابة عنها، تبعاً للمبررات التي دفعتهم إلى الانشغال بها،في ضوء المعالم المميزة للمراحل التاريخية التي شهدت إسهاماتهم الفكرية والعلمية ، وبناء على صياغتهم للمشكلات التي دفعتهم إلى دراسة القضية، ووفقاً لمناهج المعالجة التي استندوا إليها في التناول واستخلاص النتائج والوصول إلى الحقائق في هذا المجال.

تنطلق هذه الورقة من مفهوم معين للمسؤوليات الوطنية والقومية لوسائل الإعلام العربية كافة والفضائيات العربية خاصة، يذهب إلى أن المسؤولية في بعدها الإعلامي تعني :

التزام وسائل الإعلام طواعية بمجموعة من الأهداف والغايات التي تصب في خدمة المصالح الحضارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة العربية ، وتحررها من قيود الاعتبارات الشخصية والفئوية والطائفية والعرقية والحزبية الضيقة، على أن تعكس إسهاماتها ومعالجاتها للقضايا والأحداث استيعاباً ووعياً عميقاً بالذاتية الثقافية للأمة وتراثها الحضاري وثوابتها العقدية ونظمها الأخلاقية، وفهما مستنيراً لضرورات التواصل والتفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى وشروطه، وقدرة على تجاوز الطابع النخبوي في العمل بما يعزز من فرص المواطن العادي في

الظهور والتعبير عن الرأي،ويكسبها طابعا ديمقراطيا يحد من احتكار المعلومات ويوسع فرص المشاركة في تقويم البرامج والسياسات و صنع القرارات ، وانحيازا للقيم المهنية والأخلاقية في مواجهة ضغوط المصالح المالية والاعتبارات الاقتصادية، وتوظيفاً أفضل لكافة الإمكانيات في سبيل السعي لإنجاز وحدة الأمة، والدفاع عن ثقافتها، وصون هويتها، والمحافظة على ذاكرتها، وتحصين أجيالها ضد المحاولات أو المخططات أو المؤامرات التي تتبناها قوى أجنبية تسعى جاهدة من أجل تطويع إرادة الأمة ثقافياً وتعليمياً وإعلامياً واقتصادياً وسياسياً كضرورة من ضرورات التمهيد للسيطرة عليها دونما أية جهود عسكرية تتطلب مالاً وتهدر أرواحاً.

إن تأمل هذا المفهوم للمسؤولية يمكن أن يكشف عن أبعاد مختلفة تمثل في مجموعها تجسيداً عملياً إجرائيا لجوهره والفلسفة الحاكمة له وأهدافه وشروط تحققه ومجالاته وآليات تطبيقه، وفقاً للتصور التالي:

١. إن مسؤولية وسائل الإعلام، على اختلافها، لا تقوم على (إلزام) العاملين فيها بأهداف المجتمع وغاياته، حسبما تراها السلطة السياسية، وإنما تتحقق عندما يتوفر للإعلاميين اقتناع داخلي بضرورة (الالتزام) تجاه مجتمعاتهم، وتجاه الجمهور الذي يتوجهون إليه، وتجاه القيم المهنية التي تكفل الارتقاء بممارساتهم، وتجاه النظام العقدي والقيمي الذي تؤمن به هذه المجتمعات.

٢. عندما يتوفر الالتزام لدى الإعلاميين، فإنهم يتحركون من تلقاء أنفسهم نحو ما يحقق أهداف المجتمع ويسهم في إنجاز تطلعاته. ولا يجدي في هذه الحالة سعي الحكومات من أجل إلزام الاعلاميين بممارسات لا يقتنعون بها أصلاً. وحين تمارس عليهم ضغوط تلزمهم بالرؤى والتصورات الرسمية، فإن بعضهم يؤثر الصمت كي لا يشارك في تحمل مسؤوليات لا يرضى بها ضميرهم، وبعضهم يشارك بمنطق المسايرة والمجاراة حين يؤمن بحق الآخرين في "توظيفه "على النحو الذي يريدون، طالما أنه لا يرى إمكانية للمحافظة على استقلاله أو تفعيل ما

يراه ضرورة من ضرورات ممارسة المهنة. ومثل هذا الفريق، قد لا يستمر في ممارسات من هذا القبيل، عندما تحين له فرصة للتحرر من هذه الضغوط، وربما ينقلب ضد هذه الممارسات ليتبنى موقفاً نقدياً في مرحلة أخرى.

٣. إن للالتزام مجالات مختلفة، وفيها يتبنى الإعلاميون تصورات تحكمها "أسس فكرية" مثلما تحكمها "معايير مهنية"، واستناداً إلى هذه الأسس والمعايير يحدد الإعلامي لنفسه كيف يكون مسئولا في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؟ وما الذي يتعين عليه أن يفعله في هذه المجالات ليعمل مسؤوليته؟ وما المشكلات التي قد تواجهه في عملية التطبيق؟ وهل هناك إمكانية للتغلب عليها.

٤. إن التزام الإعلاميين تجاه مجتمعاتهم لا يعني بالضرورة، وفي كل الحالات ،قدرتهم على تفعيله استناداً إلى منطلقاتهم الفكرية ومعاييرهم المهنية فحسب، ذلك لأن مثل هذا الالتزام تعززه بيئة إعلامية ومناخ سياسي؛ فالأولى والثانية تعنيان وجود نظم إعلامية وسياسات تحرير وسياسات إعلامية تمثل سندا لالتزام الإعلاميين تجاه مجتمعاتهم وتجاه الجمهور الذي يتوجهون إليه. ومن ثم فإن هذا الالتزام، إن كان فردياً، فإن تفعيله يستحيل أن يتم مالم تكن هناك نظم إعلامية وسياسات إعلامية مواتية تقوم على إقرار الحق في حرية التعبير وتؤمن بالإعلاء من قيم المهنة وتصون الإعلاميين عندما يبادرون بتحمل مسؤوليتهم تجاه مجتمعاتهم قبل أي طرف آخر، وبلا انتظار لتوجيهات او تعليمات أو حتى توصيات تشير عليهم أو تحدد لهم الكيفية التي يمارسون بها مسئولياتهم .

٥. يقوم مفهوم الالتزام في جوهره على الإعلاء من شأن مصالح المجتمع، وكثيراً ما يفتقر هذا المفهوم (مصلحة المجتمع) إلى الوضوح والتحديد. وهذا نوع من الضبابية يغمر المجتمعات أحياناً، إلى الحد الذي يختلف فيه الناس حول ما إذا كان في هذا الموقف أو ذاك مصلحة للمجتمع أم

لا. وفي مثل هذه الحالات تتبين الأهمية الكبرى لتحرر الإعلاميين من المواقف التي تصب في خدمة المصالح الضيقة لأشخاص وفئات وطوائف وأعراق وأحزاب، سيما وأن مثل هذا التحيز، في حالات معينة، قد يمس المصالح العامة في المجتمع. وإن كان الأمر يختلف بالنسبة للإعلاميين الذين يعملون في وسائل إعلامية، تعبر عن جماعات وطوائف وأحزاب. فعندئذ يتوفر الأساس القانوني والسياسي لحقهم في أن يعبروا عن مصالح هذه الجماعات. ويكون التزامهم (النوعي) في صورته المثالية في هذه الحالة، عندما يتبنون معالجات ومواقف تنبه إلى حقوق هذه المجموعات في إطار يعزز ولاءها وانتماءها وارتباطها العضوي بالمجتمع، ويتجنب ما من شأنه بث مشاعر الكراهية والحقد بين أبناء المجتمع، وما يمكن أن يخلقه من أجواء فكرية وثقافية ترتفع في ظلها صيحات العزلة والانكفاء على الذات تمهيداً لضرب وحدة المجتمع وتفتيته.

٦. التزام الإعلاميين له مضمونه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ومثل هذا المضمون لا يتوفر لدى كل الإعلاميين بالضرورة، وفي حال وجوده فإنه، كثيراً، ما يختلف من إعلامي إلى آخر. ويرتبط ذلك بالأطر الفكرية التي يتبناها الإعلامي حسبما اكتسبها في ظل مؤسسة الأسرة أو العائلة والقبيلة، وعبر ما التحق به من مؤسسات تعليمية، وما عايشه من منتديات أعلت من شأن الفكر والثقافة، وما تأثر به من أفكار ومبادئ بحكم علاقاته وأسفاره وقراءاته وتعرضه لثقافات وحضارات أخرى.

وإذا كان هذا هو ما يمكن تسميته بالالتزام الذاتي للإعلامي، فإلى أي مدى يمكن وجود التزام جماعي للإعلاميين في مجتمع معين؟

يبدو الالتزام الجماعي للإعلاميين أمراً بالغ الصعوبة، سيما إذا كان المقصود به اتفاق الإعلاميين على مختلف مواقعهم الاجتماعية والفكرية والسياسية ومجالات عملهم وخبراتهم على أهداف عامة كبرى. ففي هذه الحالة تحول التربية الفكرية للصحفيين والتي تعود إلى مصادر مختلفة، دون

الوصول إلى مستوى الإجماع. وكثيراً ما تمثل سياسات المؤسسات الإعلامية واختلاف مصالحها وتباين مواقعها الاجتماعية عقبات تحول دون هذا الإجماع.

وعلى الرغم من وجود عقبات موضوعية تحول دون هذا الإجماع، فإن هذا لا يعني استحالة تحققه، ذلك لأن وجود تحديات تواجه المجتمع، يدفع بالإعلاميين إلى نوع من الالتزام يعزز وحدتهم ويرتفع بمسؤولياتهم تجاه بلادهم على النحو الذي يهيئ لهم أدواراً بارزة في مواجهة هذه التحديات. ويمكن تحديد مبررات هذا الإجماع وملامحه على النحو التالي:

•يتزايد التزام الإعلاميين وإحساسهم بالمسؤولية كلما وجد مشروع وطني أو قومي يعكس أحلام المواطنين، في البناء والتنمية والتقدم والعدالة والأصالة والاستقلال والوحدة والحرية.

•تتجلى مسؤولية الإعلاميين في أفضل صورها، عندما يقودهم ضميرهم الإنساني والفكري إلى المؤازرة الجماعية للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقودها سلطة شرعية تتبنى مشروعاً للإصلاح والتغيير والنهضة ينال إجماعاً جماهيرياً بفضل ما يمثله من استجابة لاحتياجات الجماهير ومطالبها بشأن نوعية الحياة في هذا المجتمع وتطلعاتها بشأن مستقبل آمن للأجيال التالية.

•توجد المسؤولية الجماعية للإعلاميين وتتحقق في حالات كثيرة، دون أن يصرح بوجودها أحد، علانية. فعندما يكون المرء مسئولا لا يحتاج إلى أن يعلن عن مسؤوليته والتزامه، ويؤثر الصمت، باعتبار أن ذلك موقف طبيعي. وقد لا يشعر أحد بوجود هذه المسؤولية الجماعية إلا عندما يوجد "المثير" أوالعامل المساعد الذي يحركها ويخرجها إلى العلن. ويمثل تعرض البلاد لحظر الغزو الأجنبي وانتهاكا لنظامها العقدي والكوارث الطبيعية والبيئية والصحية، أمثلة بارزة لمثيرات تحرك المسؤولية الجماعية للإعلاميين، بما تحتمه هذه الظروف والتحديات من دعوة ملحة لأن يتخلى كل صاحب رؤية خاصة أو موقف مغاير عن التشبث بموقعه وأن يتجاوز

ذلك كله من أجل صياغة تصور جماعي يعلي من التزام الإعلاميين بأدوار ومسؤوليات محددة تتيح لهم مشاركة فاعلة في تغلب البلاد على ما تواجهه من تحديات أو مصادر تهديد خارجية كانت أو داخلية.

٧- لمسؤولية الإعلاميين بعدها المهني، ويقصد بهذا البعد مجموعة الأفكار التي تكونت لدى الإعلامي في ضوء تعليمه وما مرّ به من خبرات وتجارب تمثل بالنسبة له إطاراً مرجعياً يعود إليه ويستدعيه لتحديد الطريقة أو مجموعة الطرق التي سيسلكها من أجل إنجاز عمل إعلامي معين وفقاً لأسس مهنية سليمة.

وفقاً لهذا التعريف فإن البعد المهني للمسؤولية يمثل التزاماً مهماً يؤدي حال توفره إلى رقي مستوى الخدمة الإعلامية واستيفائها لمعايير الجودة التي تكسبها ثقة وترتفع بمستوى مصداقية الإعلامي ومصداقية المؤسسة التي يعمل فيها في آن.

ويمثل غياب البعد المهني لمسؤولية الإعلاميين عامل نفي لشرعية ومشروعية ممارسة العمل. فهو ليس مجرد (اختيار) يمكن للبعض أن يتبناه، وتتاح للبعض الآخر إمكانية رفضه. ولكنه "ضرورة" لممارسة العمل الإعلامي بناء على أسس مهنية، كما أنه ضرورة لاستيفاء شروط الإجادة والإتقان. ويتحتم على المؤسسات الإعلامية ألا تتهاون بشأن هذا الالتزام، لأن غيابه يلحق ضرراً كبيراً بمكانتها لدى الجمهور وحدود الثقة فيما تنشره، وما يمكن أن تتمتع به من مصداقية أو سمعة وما قد يتكون بشأنها من انطباعات.

وهناك معايير لاختبار البعد المهني لمسؤولية الإعلاميين، وكلها تتجه نحو الارتقاء بنوعية الخدمة الإعلامية في إطار الحرص على تعزيز العلاقة مع الجمهور، ومن أمثلة هذه المعايير:

- صدق الرواية في الخبر والتقرير والحوار والتحقيق والاستطلاع
- التنوع في مصادر المعلومات.

- التحديد الدقيق لأسماء المصادر والبعد عن التجهيل.
- التحرر من بيانات العلاقات العامة وما يصدر عنها من مطبوعات.
- عدم الخلط بين الخبر والرأي.
- المتابعة لتطورات الحدث.
- التوازن في تغطية القضايا الداخلية والخارجية.
- التوازن في تغطية أنباء المسئولين والأنباء التي تتصل بغيرهم.
- التوازن بين المساحة و الزمن المخصص للإعلان، والمساحة أو الزمن الذي يخصص للإعلام.
- عدم السماح للإعلاميين بالحصول على الإعلانات.
- التمييز بين "الدعاية" و"الإعلام" فيما يسعى الإعلاميون إلى نشره أو بثه.
- نقد أداء الشخصيات العامة واجب، طالما وضعوا أنفسهم في مواقع تلزمهم بمسؤوليات معينة اتجاه الجمهور، ومراقبة تصرفاتهم ومواقفهم وقراراتهم ضرورة من ضرورات تقويمها والكشف عما يمكن أن تؤدي إليه من تأثيرات سلبية تمس مصالح المجتمع.
- الدقة في المعلومات والإحصاءات والأرقام.
- الوعي بالآثار السلبية للتحيز في تناول الموضوعات والقضايا التي تمس أطرافاً متعددة الرؤى والمصالح.
- الوعي بالمصالح التي تكمن وراء قيام مصادر معينة بتسريب معلومات أو وثائق معينة في مرحلة تاريخية محددة.
- التأكد من مدى صحة المعلومات التي حصل عليها الإعلاميون بشأن أحداث أو قضايا جماهيرية مهمة، وعدم الإسراع إلى نشرها أو بثها قبل الحصول على الوثائق والمستندات الدالة على صحتها.

هناك مشكلات عديدة تحول دون قدرة الإعلاميين على ممارسة مسؤولياتهم مهنياً وتفعيلها على النحو الذي يرجونه، فلا يمكن لإعلامي أن يفعل مسؤوليته إذا استحال عليه أن يحصل على المعلومات من مصادرها، بدقة في الوقت المناسب. وتزداد هذه المشكلة تعقيداً إذا أحاطت بهذه المعلومات حساسية تدخلها في دائرة "الأسرار"، ولم يكن هناك تراث قانوني يكفل الحصول على هذه المعلومات، دون أن يحتكر أحد حق منحها أو منعها. مع مراعاة ما يتعلق باعتبارات المصلحة العامة للمجتمع.

وتتراجع مسؤوليات الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية، إذا كان موقعها في النظام السياسي يفضي إلى نمط من العلاقة بين الإعلاميين والحكومات يقوم على النظر إلى الإعلاميين باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من جهاز الحكم وأداة للتعبئة والحشد وجمع الولاء وتكريس الانتماء، ويحول دون حقهم في ممارسة الرقابة على الأداء باسم المجتمع ونيابة عنه.

المحور الثالث
الجذور التاريخية لنشأة الدعوة
إلى الفضائيات الخاصة

السائد في أدبيات المدرسة الإعلامية العربية المعاصرة ازدياد حدة الشكوى من هيمنة الحكومات على ملكية وسائل الإعلام حتى أننا نلاحظ دراسات كثيرة تنحو صوب اتهام هذا النمط بأنه وراء كل سلبيات المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي. وبناء على هذا التصور أصبح التحرر من ملكية الدولة لأدوات التوجيه الإعلامي والثقافي والفكري أحد علامات التطور الديمقراطي، وإقرار نظم الحكم بحق القطاع الخاص وغيره في ملكية هذه الأدوات، وإدراك أهمية تعرض الجمهور لمصادر معلومات ورؤى وتصورات ومعالجات تتسم بالتعدد والتنوع، والوعي بخطورة بقاء هذه الأدوات في يد طرف يحتكر بمفرده تحديد المعلومات التي تصل إلى الجمهور والتي لا تصل، ويزعم لنفسه امتلاك الحقيقة دون سواه من أولئك الذين يتصور أنهم لم يصلوا بعد إلى سن الرشد .

والثابت أيضاً، أن دراسات كثيرة ربطت بين الملكية العامة لوسائل الإعلام وفقدان الحرية وانعدام فرص التعبير عن الرأي وتحول هذه الوسائل إلى "أدوات دعائية" لا علاقة لها بشروط العمل الإعلامي ومواصفاته. وجاءت التطورات الدراماتيكية الهائلة التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه إلى دويلات وتصاعد حملات النقد والإدانة لمختلف تطبيقات الفكر الاشتراكي وانفراد الساحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح القوة الأكبر في العالم المعاصر، بمعايير القدرة الاقتصادية والقوة العسكرية والنفوذ السياسي والدبلوماسي والإعلامي ، جاء ذلك كله ليلقى المزيد من الأضواء على ما يمكن تسميته بـ"خطايا" الملكية العامة في المجال الإعلامي. وشكل ذلك قوة ضغط هائلة، في مطلع التسعينيات أثارت قدراً

هائلاً من الشك حول جدو ى الاستمرار في تبني هذا النمط. وبدا أن اللحاق بقطار العولمة الذي تقوده الولايات المتحدة والانخراط في تيار التجارة العالمية والاستفادة من الدعم المادي الذي تقدمه المؤسسات والهيئات الاقتصادية الدولية الكبرى يوجب على الدول النامية أن تعيد النظر في هياكلها الاقتصادية، وأن تتحول إلى فلسفه السوق وإطلاق حرية المبادرات الخاصة في الاقتصاد والسياسة والثقافة والإعلام والفكر.

في هذه الأجواء رأينا من يبشر بالملكية الخاصة لأدوات التوجيه الإعلامي والثقافي والفكري، من صحفيين وإعلاميين، ممن عانوا من قيود الملكية العامة، وحرموا من ممارسة عملهم على أسس مهنية بسبب غلبة المعايير السياسية التي يعود تحديدها إلى جهاز الدولة. ولم يكن أغلبهم دعاة حرية قدر ما كانوا قراء جيدين لاتجاهات التحول وبوادر التغير في النظم السياسية ذاتها؛ فقد لاحظوا أن جهاز الدولة في كثير من الدول العربية رأى أن التحول عن الملكية العامة وإعادة الاعتبار إلى رأس المال الخاص يمكن أن يساعده في التحرر من المسؤوليات العامة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والخدمات وغيرها من المسؤوليات التي أحيلت إليه كلية مع نشأة الدولة الوطنية إبان التحرر من الاستعمار ونيل الاستقلال منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين. كما أنه من ناحية أخرى يرسل إشارات إلى الدول الرأسمالية والمؤسسات المالية الكبرى بإخلاصه في الإيمان بحرية السوق على النحو الذي يجعلها مؤهلة للاندماج والتفاعل والحصول على مساعدات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودعمها لبرامج الخصخصة وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في الاندفاع نحو شراء المؤسسات العامة.(٥)

قدم جهاز الدولة في بعض الدول العربية بعض التنازل بشأن ملكية الصحف، إذ أفسح المجال أمام أحزاب المعارضة لتصدر صحفاً تعبر عن مواقفها، وشيئاً فشيئاً سمح لبعض الصحف التي تصدر في بعض الدول الأوروبية وتعود ملكيتها لشركات عربية ومواطنين عرب بأن توزع في الأسواق المحلية على أن تخضع لرقابة يمكن أن تؤدي إلى مصادرة نسخ

معينة في المطارات، قبل أن تجد طريقها إلى القارئ. وتطورت الأمور نحو السماح لرأس المال الخاص بأن يستثمر ثغرات في القوانين تسمح له بالحصول على رخصة بإصدار صحيفة من دولة أجنبية، ويتولى تحريرها وطباعتها وتوزيعها داخل الدولة العربية. وعلى الرغم من أن كل هذه التغيرات في موقف جهاز الدولة لا تعني إطلاق يد القطاع الخاص في المجال الصحفي، فإنها كانت دليلاً على اقتناع ضمني بإفساح المجال أمام رأس المال الخاص في مجال الصحافة (جرائد ومجلات).

وخلافاً لموقف جهاز الدولة الذي اتسم بالمرونة مع وسائل الإعلام المطبوعة، استمر الحال على ما هو عليه في المجال الإذاعي (راديو – وتلفزيون)، حيث تسود المؤسسات الإذاعية الحكومية، وتحتكر عملية البث والاتصال الجماهيري. وكان منطق جهاز الدولة في ذلك أن الدبابة الأولى تسلك طريقها نحو مبنى الإذاعة والتلفزيون في أي انقلاب عسكري حتى يصدر البيان رقم (١) ، كما أن الراديو والتلفزيون يصلان إلى جماهير أوسع، من الأميين والمتعلمين، الرجال والنساء، الشيوخ والأطفال، ومثل هاتين الوسيلتين ينبغي أن تبقيا بعيداً عن متناول الأفراد أو راس المال الخاص. وإذا كانت السلطات قد سمحت للقطاع الخاص بأن يملك صحفاً، فإن هذا لا يقاس عليه، لأن جمهور الصحف من المتعلمين، وهؤلاء لا يزال عددهم محدوداً بالقياس إلى الأميين، ثم إن توزيع الصحف لا يتجاوز حدود المدن كثيراً؛ ونادراً ما تتسرب منها نسخ إلى الريف الذي يعد معقلاً للفقر وانخفاض مستويات المعيشة وضعف القدرة الشرائية إلى الحد الذي تصبح فيه كلفة الصحيفة أو المجلة ترفاً لا يقدر عليه إلا الأعيان وكبار الرأسماليين ممن يحبون أن يشار إليهم ويقال عنهم "إنهم مثقفون" لمجرد أنهم يشترون الصحف من دون أن يقرءوها. ويضاف إلى هذا أن عدداً من كتاب الصحف ومحرريها يستخدم لغة في الكتابة ومعالجة الأحداث والقضايا تتضمن ألفاظاً ومفاهيم أعلى بكثير من مستوى القارئ العادي مما يخلق فجوة بين الكتاب

والصحفيين وقرائهم، ومثل هذه الفجوة، وأمور أخرى، تضعف الإقبال الجماهيري على وسائل الإعلام المطبوعة.

كان جهاز الدولة يحارب معركته الكبرى في إبقاء الجمهور بعيداً عن تأثيرات لا يطمئن إلى مسارها، والمصالح التي تخدمها، وكان ذلك يجري باسم المصلحة العامة والحفاظ على أمن البلاد ووحدتها واستقرارها. ولكن التطورات الهائلة التي شهدتها تكنولوجيا البث عبر الأقمار الاصطناعية حملت إليه ما كافح طويلاً من أجل الحيلولة دون وقوعه، وهو توسيع فرص رأس المال الخاص في ملكية القنوات الفضائية دونما حاجة إلى الدخول في منازعات مع جهاز الدولة. وهكذا استطاع القطاع الخاص أن يستأجر قنواته على (عرب سات) و(نايل سات) بدءاً بالعام ١٩٩٢ وأن يحصل على حقه في البث الإذاعي عبر جهاز الدولة العربية وليس بعيداً عنه.

المحور الرابع

مرتكزات الدعوة إلى الملكية الخاصة في مجال الفضائيات

في أجواء التبشير بانتصار النظام الرأسمالي وهزيمة تطبيقات الفكر الاشتراكي إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه مع مطلع التسعينيات، ارتفعت صيحات المطالبة بدخول رأس المال الخاص في المجال التلفزيوني، وانطلقت هذه الصيحات استنادا إلى المرتكزات التالية:

المرتكز الأول : إن التحول نحو الملكية الخاصة في المجال التلفزيوني ليس أقل أهمية من إقرار حق القطاع الخاص في إصدار الصحف، بل إن الأول، إن لم يكن أكثر أهمية من الثاني، فهو امتداد له، وبذلك لا يستقيم أن يحرم القطاع الخاص من ملكية وسيلة ويسمح له بملكية أخرى، وكلاهما من وسائل الاتصال بالجمهور.

المرتكز الثاني : إن إقرار جهاز الدولة بحق رأس المال الخاص في ملكية المؤسسات التجارية والصناعية وشراء المؤسسات العامة (في الاقتصاد) وإطلاق حرية الأفراد في العمل السياسي وتكوين الأحزاب (في السياسة) يتناقض تماماً مع حرمانه من الحق في ملكية وسائل الإعلام، إذاعية أو صحفية (في الإعلام)

المرتكز الثالث : إن إطلاق حرية رأس المال الخاص في مجال الإعلام يفضي إلى تأسيس مؤسسات إعلامية تتمتع بالاستقلال والحرية وتوسيع فرص المشاركة الشعبية في الرقابة على الأداء العام والكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات ومظاهر الفساد التي يعاني منها المجتمع.

المرتكز الرابع : إن تأسيس مؤسسات إعلامية تقوم على الملكية الخاصة يعني إحداث نقلة نوعية في الأداء المهني للإذاعيين والصحفيين وتحفيزهم من أجل ممارسات أكثر دقة وصدقاً وموضوعية.

المرتكز الخامس: إن حرية وسائل الإعلام القائمة على أساس الملكية الخاصة يمكن أن تقضي إلى تعزيز الثقة في هذه الوسائل وتجسير الفجوة بينها وبين الجماهير وإكسابها مصداقية تسمح لها بتشكيل الرأي العام والتأثير الفعال في اتجاهاته.

المرتكز السادس : إن إطلاق حرية الإعلاميين في العمل على أسس مهنية يقود إلى تحررهم من سطوة المعايير السياسية التي تحول وسائل الإعلام إلى أبواق دعائية أو نشرات علاقات عامة ترصد ماهو إيجابي وتتجاهل ما هو سلبي، وتعلي من شأن التأييد والمديح وتنأى بنفسها عن ممارسة النقد وتصحيح الأخطاء.

المرتكز السابع : إن الملكية الخاصة لوسائل الإعلام تفضي إلى التحرر من تأثيرات الضغوط الحكومية (الخارجية) التي تجعل من الصحفيين والمذيعين مجرد "موظفين" وأدوات يجري تحريكها في الاتجاه المقصود، ومن ثم فإن الأجواء التي توفرها الملكية الخاصة تسمح للإعلاميين بأن يعبروا عن أنفسهم دونما حذر أو خوف، مما يسهم في إبراز الكفاءات التي تجد طريقها إلى المواقع القيادية دون أن تنتظر "تكييفاً " سياسياً لمدى الاطمئنان إليها أو الثقة في قدرتها على تحمل تبعات هذه المواقع.

المحور الخامس

الفضائيات العربية الخاصة: تحليل نقدي لمفارقات الواقع

ثمة قنوات فضائية عربية ينصب اهتمامها على برامج المنوعات والأفلام والأغاني المصورة والمسلسلات وغيرها من المواد التي تتجه نحو التسلية والترفيه. وتكشف المراجعة الميدانية لأداء هذه القنوات عن مفارقات كبرى، يمكن تحديدها على النحو التالي:

• **المفارقة الأولى** : إن ازدياد حدة الشكوى من بعض الفضائيات العربية، لم يتطور إلى مقاطعة جماهيرية لبرامجها، ولم يؤد إلى هبوط في معدل مشاهدتها، بل زاد التعرض لبرامجها، واكتسبت هذه الفضائيات شعبية قد تفوق شعبية القنوات التي تحظى بتقدير جماهيري.

• **المفارقة الثانية** : إن رأس المال المستثمر في هذه القنوات يعود في الغالب إلى أفراد أو جماعات أو شركات أو دول ينسب إليها "العمل من أجل المحافظة على ثوابت العقيدة وحماية تراث المجتمع العربي وصون أخلاقه وتقاليده الإيجابية الأصيلة". وهي في مجملها، مشروعات تمثل مجالاً خصبا للإمساك بالفجوة الكبرى بين القول والفعل، الشعار والممارسة، السياسة المعلنة والسياسة الفعلية في العالم الإسلامي.

• **المفارقة الثالثة** : إن جانباً كبيراً من أولئك الذين يمثلون، حسبما يقال، الصفوة أو النخبة من رجالات المجتمعات العربية ونسائها، يسرفون كثيراً في الحديث عن الخطر الذي تمثله هذه القنوات، ولكن ذلك لم يقدهم يوماً إلى الامتناع عن الظهور في برامجها، والمشاركة فيما تبثه من برامج منوعات أو حوارات تقوم على تناول قضايا دينية وأخلاقية مهمة بأسلوب لا يخلو من الإثارة ويسيء إلى الذوق العام بحجة الجرأة في المعالجة والحرية في المناقشة والحق في التعبير عن الرأي علانية .

• **المفارقة الرابعة** : على الرغم من صغر المدى التاريخي لعمل هذه القنوات، فإنها نجحت في استقطاب عدد من أصحاب الخبرة المهنية من الإعلاميين الذين يميلون بحكم التربية والنشأة إلى البحث عن ألوان من الإسهامات التلفزيونية تقوم على الإثارة، وجذب أعداداً هائلة من المشاهدين، وتصب في صنع نجومية بارزة لهم تجعلهم دوماً في محط الأضواء.

وجوهر المفارقة هنا، أن النزوع نحو "النجومية" لدى الجانب الأكبر من الإعلاميين العاملين في هذه القنوات يجعل من الإثارة في المعالجة والتضخيم في التناول والمبالغة في العرض والخروج عن المألوف "محور رسالتهم الإعلامية" التي يتفرغون لإنجازها صباح مساء. وهذا مفهوم خاص جداً لرسالة الإعلاميين، يفرغ العمل من أي محتوى جاد، وقور، متزن، منصف، ودقيق، وأخلاقي، ويسئ إلى "النجومية" ذاتها، عندما يجعل شرط تحققها الرئيس هو الاهتمام بالترويج لنمط من المعالجات التلفزيونية يحفل بما هو "هزلي" ومثير، ومتحيز، وكاذب، وخادع ومضلل ومتحرر من "ثوابت" العقيدة.

• **المفارقة الخامسة** : إن هذه القنوات بحكم التسمية "عربية"، ملاكها عرب والعاملون فيها من جنسيات عربية مختلفة، وتتوجه إلى مواطنين عرب، ولغتها التي تخاطب بها الناس "عربية"، ولكن مجمل نشاطها وجوهر سياستها يخدم في حالات ومواقف وظروف كثيرة مصالح "غير عربية". ولأن مرجعيتها في الفلسفة والإدارة والسياسات تعود في الغالب للتجارب السابقة لقنوات أجنبية غربية، فإن ما تتبناه من ممارسات في بث الأفلام والمسلسلات والأغاني وعروض الأزياء يشغل الرأي العام بمناقشات حول قضايا وموضوعات تتصل بالفضائح والغرائز وأسرار الحياة الخاصة، ويأخذ المشاهدين بعيداً عن تلك القضايا الكبرى التي تتصل بالسيادة والاستقلال والحرية والعدالة ، ويصرف اهتمامهم عن الانشغال بالحاجة إلى تصحيح أخطاء السياسات التعليمية والصحية والإسكانية ، وتصويب المسار

الاقتصادي ، ومعالجة مشكلات البطالة والفقر والأمية والغلاء والطلاق . وبهذا اللون من الممارسات، تدخل هذه القنوات دائرة خدمة المصالح الأجنبية، سيما وأن القوى الأجنبية التي لها مصالح كبرى في الوطن العربي تتزع إلى إبعاد وسائل الإعلام العربية عن إيقاظ الرأي العام العربي وتوعيته بحقيقة المؤامرات والخطط التي ترمي للسيطرة على مقدرات العرب وثرواتهم ، واتخاذ السبل والوسائل التي تدفعها نحو الهاء الجماهير وتسطح اهتماماتهما وتفريغ عقولها من كل قيمة أو فكرة أو مبدأ يعبئ طاقاتهم في مواجهة "المحتل الغاصب" ويبني فيهم روح المقاومة ويعزز الثقة في أنفسهم، ويزرع الأمل في القدرة على التحرر ونيل الاستقلال والمحافظة على العزة والكرامة، ويرفع من تطلعهم نحو الاعتماد على الذات.

• **المفارقة السادسة** : إن صيحات الاحتجاج التي صدرت ضد ما تبثه بعض الفضائيات العربية، كانت وما تزال صيحات "جماهيرية"، تصدر عن أفراد عاديين استفزتهم هذه القنوات في الاتجاه المعادي، بينما آثر جهاز الدولة أن ينأى بنفسه عن متابعة أداء هذه القنوات، ولم يصدر عن أي من ممثليه أي شكل من أشكال الاحتجاج أو الرفض أو الإدانة. وعلى الرغم مما يزخر به التراث القانوني العربي من نصوص لمواد تلاحق كل نشاط إعلامي يمس ثوابت الأمة ويلحق ضرراً بالآداب العامة ويروج لإشاعة الفاحشة وينحو صوب إثارة الغرائز، فإن جهاز الدولة لم يبادر بتحريك أي دعوى قانونية من أجل تفعيل هذه النصوص وتطبيقها. سيما وأن موقعه يحتم عليه أن يكون الحارس الأمين لعقيدة الأمة وأخلاقياتها وآدابها العامة والمحافظة على شبابها ونسائها وأطفالها، وهو الذي يسرع في حالات ومواقف أخرى إلى استدعاء هذه النصوص ليطبقها، غالباً، على أولئك الذين يعملون من أجل توظيف وسائل الإعلام في اتجاه يقوم على كشف ألوان الانحراف ومظاهر الفساد وتقويم السياسات العامة وتقصي الحقيقة وراء بعض البرامج والخطط وتحديد المسؤولية فيما تعاني منه المجتمعات من تراجع وقصور.

وثمة سؤال جوهري في هذا الصدد: لماذا يؤثر جهاز الدولة في الوطن العربي أن يتبنى موقف "المراقب المحايد" الحريص على ما يسمى "بحرية الإعلام والحق في التعبير" عندما يتعلق الأمر بسياسات وممارسات وبرامج إعلامية تقوم على إثارة الغرائز والإساءة إلى ثوابت الأمة ونظمها الأخلاقية، بينما يتخلى عن حياده وموقفه المتفرج، ليتحول إلى "مدع عام" يطالب بأقصى ألوان العقوبة لأولئك الذين يؤمنون بأن حقوقهم في الموطنة تحتم عليهم أن يجعلوا من وسائل الإعلام، مطبوعة كانت أو مسموعة ومرئية، مراكز وساحات لممارسة حقهم في الرقابة على أداء الأجهزة التي منحها الشعب توكيلاً لتمثله في إدارة الشؤون العامة؟!.

هنا تبرز قيمة المعايشة الميدانية لعلاقة هذه القنوات الفضائية بجهاز الدولة في تفسير موقف الأخير في ضوء الاحتمالات الثلاثة التالية:

الإحتمال الأول : إن هذه القنوات نجحت إلى حد كبير في أن تؤمم جانباً من وزارات الإعلام في كثير من الدول العربية لحسابها الخاص. وقد تم لها ذلك من خلال صفقات شراء وتهريب عدد من أصول الأعمال الفنية السينمائية والمسرحية والغنائية التي تعد من أهم أعمدة التراث الفني في تاريخ العرب المعاصر، ولم يتوفر في توقيع عقود هذه الصفقات أي قدر من الشفافية، وثارت حولها شبهات كثيرة حول تورط كبار المسئولين في عملية بيع تفتقر إلى الأسس القانونية التي ينبغي إتباعها، وحصل مسئولون آخرون على فرص عمل برواتب مغرية وأتيح لبعضهم أن يعملوا كخبراء ومستشارين كبار لهذه القنوات في الوقت الذي يستمر فيه بقاؤهم في مواقعهم كصناع قرار مؤثرين في مؤسساتهم الإعلامية الرسمية التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من وزارت الإعلام، حتى يجري الاعتماد على سلطتهم في الحصول على النسخ الأصلية وغير الأصلية لأعمال فنية تملك المؤسسات التليفزيونية الحكومية القدرة على إنتاجها، ويحرص القطاع الخاص على تجنب الإنفاق الضخم عليها. وبهذا إستطاعت القنوات التليفزيونية الخاصة، العاملة في مجال التسلية والترفيه أن ترفع عدد المستفيدين من أموالها من كبار موظفي

المؤسسات التليفزيونية الحكومية وكبار المؤثرين في صنع القرار الإعلامي في بعض وزارات الإعلام العربية، ولهذا فقد تقلص دور هؤلاء المسئولين وتجمد واستحال عليهم – وهم المنتفعون من هذه القنوات – أن يمارسوا مسؤولياتهم في (الرقابة) على أدائها أو التنبيه إلى ما تنطوي عليه أنشطتها من خطر أو الدعوة إلى مساءلتها وتصحيح مسيرتها.

الاحتمال الثاني : إن جهاز الدولة في دول عربية مختلفة أصبح يعمل وفقاً للفلسفة التي تحكم عمل القطاع الخاص، فالدول المالكة التي مولت القمر الصناعي العربي "عرب سات" منذ إطلاقه في العام ١٩٨٥ لم تعد تقتصر في استثماره على الدول الأعضاء بل وسعت من مجال استخدامه ولجأت منذ مطلع التسعينات إلى "تعديل نظامه الأساسي ليسمح للقطاع الخاص العربي والدول المجاورة الصديقة باستخدام عرب سات مباشرة واتجهت نحو العمل على أسس تجارية[٦]، وبذلك "أتيح لمؤسسات خاصة مثل مركز تليفزيون الشرق الأوسط MBC (1992) وراديو وتليفزيون العرب (1994) أن تبث برامجها على القمر الصناعي العربي C1 والقمر الصناعي العربي D1. [٧]

ومثلما اتجه عرب سات للتأجير للمؤسسات التليفزيونية الخاصة، سار القمر الصناعي المصري(نايل سات) على النهج نفسه، واستطاعت قنوات تلفزيونية خاصة عديدة إلى جانب القنوات السابقة، أن تبث برامجها على هذا القمر، ولعل أشهر هذه القنوات إلى جانب MBC واللبنانيتين LBC والمستقبل، ميلودي Melody و "خليجية" و "ميوزيكا" وروتانا سينما وروتانا الطرب وروتانا زمان وغيرها .

واستنادا إلى فلسفة الاستثمار وتحقيق معدلات ربح استطاع جهاز الدولة سواء في حالة "عرب سات" أو "نايل سات" أن يؤجر قنوات للقطاع الخاص وأن يطمئن فقط إلى حصيلته من دخل التأجير، لكنه لم يبذل جهداً في متابعة اتجاهات توظيف هذه القنوات، والمصالح التي تخدمها، وموقفها من تراث المجتمع ونظمه وتقاليده وأعرافه، والآثار المختلفة لما تبثه من برامج على الأطفال والمراهقين والاستقرار الأسري. ولقد بدا الوضع وكأن

هذه الدول تخلو من المؤسسات الرقابية التي تمارس دورها في تحدي مكامن الخطر قبل أن يستفحل، وظهر في هذه الحالة كيف أن جهاز الدولة الذي اهتم بصياغة لائحة استخدام القمر الصناعي العربي "عرب سات" والتزم فيها بحماية الآداب العامة وعدم الإساءة إلى قيم المجتمع وثوابته والحفاظ على عقيدة الأمة والبعد عن نشر ما يمس علاقات الدول العربية أو يعرضها للخطر،واهتم كثيراً بترجمة ذلك عملياً في نشاط المحطات التليفزيونية الرسمية المعبرة عن الدول العربية ، هو نفسه جهاز الدولة الذي ترك القنوات الخاصة كي تخرج عن كل هذه المبادئ دون اكتراث بما يمكن أن يقود إليه هذا الخروج بالنسبة للنظم الاجتماعية والتربوية والنفسية في المجتمعات العربية. ومثل هذا التناقض في موقف جهاز الدولة فتح المجال لإثارة علامات استفهام مختلفة، لعل أهمها: إذا كانت القوانين واللوائح تلزم المؤسسات التليفزيونية العامة بصون الآداب والحفاظ على الذوق العام وتلبية متطلبات التوعية والتثقيف في مسارات تخدم مصالح المجتمع، فلماذا لا تلتزم بها المؤسسات التليفزيونية الخاصة، وهي قواعد قانونية عامة، ينبغي أن تطبق على الجميع دونما استثناء؟!؟ ولماذا تبدو القنوات الحكومية أكثر حياءً ووقاراً بينما تظهر القنوات الخاصة وكأنها مركز الإسفاف والابتذال والخلاعة وقلة الأدب والافتقار إلى الحياء؟ وهل يصح أن يقال إن جهاز الدولة لا يمكن أن يتدخل في حرية الإعلام، وهو يعلم أن هذا الموقف يخدم مصالح القطاع الخاص في الإثارة ومخاطبة الغرائز وتحقيق مكاسب هائلة، ويلحق ضرراً كبيراً بإمكانية تربية الأجيال الناشئة على أسس فكرية ونفسية سليمة؟ وإذا كان صحيحاً أن جهاز الدولة ينحاز إلى حرية الإعلام، فلماذا يقدس حرية المشروع الخاص في الإعلام، في الوقت الذي يفرض قيوداً هائلة تحد من حرية المؤسسات العامة العاملة في المجال الإعلامي وتضعف دورها الرقابي وتفقدها المصداقية لدى الجمهور؟!

الاحتمال الثالث : لقد آثر جهاز الدولة في الوطن العربي أن يتبنى موقف الصمت إزاء الخروج عن المألوف في ممارسات بعض الفضائيات

الخاصة. بيد أن هذا الموقف تعبير عن "اختيار" والتزام بسياسة تقوم على إطلاق يد المشروعات الخاصة في المجال التليفزيوني لتبث ما تشاء من برامج وأفلام ومسلسلات تعبر عن أدنى درجات الانحطاط، مادام ذلك يغرق الناس على اختلاف فئاتهم ومهنهم ومستوياتهم المعيشية في ألوان من التسلية والترفيه والمتع التي تجلب البسمة على شفاههم وتخفف عنهم وتنسيهم معاناة حياتهم اليومية التي اعتادوا على أن يحيلوها إلى الأجهزة الحكومية. وطالما أن ممارسات هذه القنوات تشغل الرأي العام بقضايا سطحية تتعلق بفضائح المشاهير وأسرار الحياة الشخصية للنجوم من زواج وطلاق وسفر وتطورات الحوادث والجرائم والمغامرات العاطفية للفنانين والفنانات وأخبار أولادهم وبناتهم وكلابهم وسهراتهم ومشروعاتهم الاستثمارية وأحوالهم الصحية وأخبار أطبائهم ونشاطهم الرياضي وأنديتهم ...الخ، فإن ذلك كله يسهم في تخدير العقول، ويحد من الاهتمام بالقضايا العامة المثيرة للجدل، بما يخفف من الضغوط الجماهيرية المحتملة التي يمكن أن تجد طريقها نحو جهاز الدولة.

ومن هذه الزاوية تحديداً ينظر جهاز الدولة إلى أداء هذه القنوات على أساس أنه "ضرورة" من ضرورات الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، سيما وأن جانباً من البرامج المثيرة في هذه الفضائيات يمثل أداة تنفيس عن رغبات مكبوتة لدى أجيال من المراهقين والمراهقات الذين يعانون من البطالة وانخفاض مستوى المعيشة على نحو يجعل من مجرد التفكير في الزواج آية من آيات التهور، وربما دليلاً على جنون عقلي لا لبس فيه.

المحور السادس

الفضائيات العربية الخاصة: تحليل نقدي للممارسات والتأثيرات

بعد مضي ما يقرب من خمسة عشر عاماً على إطلاق القنوات الفضائية العربية الخاصة، يمكن رصد مجموعة من الملاحظات التي يمكن أن تلقي ضوءاً كاشفاً لحقيقة المرتكزات التي قامت عليها :

١- إن هذه الفضائيات ركزت نشاطها في مجال التسلية والترفيه، وتذهب بعض الدراسات إلى استئثار الترفيه بنسبة تصل إلى ٧٠% من مجمل المواد والبرامج التي تبثها هذه الفضائيات.(٨)

٢- إن جانباً من هذا الترفيه ينطوي في حالات كثيرة على إساءات بالغة لآداب المجتمع وخدش للحياء العام كما يتناقض كلية مع موجبات الالتزام العقدي والأخلاقي في المجتمعات الإسلامية.

٣- إن هذا الترفيه يؤدي في حالات كثيرة إلى عرض نماذج بشرية غير سوية يكشف جوهرها عن تشوه قيمي وأخلاقي – وتقديمها في معالجات جذابة، تغرى على التقليد والمحاكاة، وتدفع الأجيال الناشئة إلى التأسي بها والاحتكام إليها كمرجعية في السلوك التصرف.

٤- إن جانباً من هذا الترفيه يجعل من الإضحاك هدفاً رئيسياً ونهائياً، وإذا كان الإضحاك أمراً مطلوباً بما يخفف عن الناس ألوانا من معاناتهم اليومية، فإن ذلك لا يعني أن تكون المادة التليفزيونية خالية من (الموضوع) ومصفاة تماماً من (الفكرة) أو (الموقف) أو (القيمة) التي تكسب المشاهد "متعة" وهو يضحك.

٥- إن العمود الفقري للترفيه في الفضائيات العربية الخاصة هو الفن، من خلال الأغاني والأفلام والمسلسلات وبرامج المنوعات. بيد أن الفن

المعني في هذه الحالة ليس الفن الراقي الذي يمتع المشاهد ويثري وجدانه ويرتقي بذوقه ويعمق فهمه للحياة. ولكنه خليط وألوان من المواد التي تنسب إلى "الفن" دون أن يكون لها علاقة بجوهر الفن ومثله وقيمه التي يكتب لها الخلود.

٦- هذه المواد تسطح اهتمامات البشر، وتفقدهم المعاني الجملية في الحياة، وتلحق ضرراً بالغاً بجوهرهم الإنساني، وتشجعهم على الانحراف، وتتسرب إليهم في نعومة وتكسبهم إحساساً كاذباً بالمتعة والنشوة، وتكرس داخلهم الأنانية والسلبية، وتقتل فيهم روح المبادرة، وتعزز داخلهم قبول الخطأ واللامبالاة والتعايش مع الانحراف وفقدان الأمل في إمكانية المشاركة في صناعة التغيير والنظرة الدونية إلى الذات والخوف من المحاولة، والمراهنة على الزمن ليحمل إلينا ما نتمناه دون أن يكون لأي منا دور أو نصيب في الوصول إليه.

٧- إن الولع بالترفيه دفع الفضائيات العربية إلى البحث عن مصادر أخرى لمواد ترفيهية يمكن أن تملأ الوقت المخصص بعد أن اكتشفت استحالة سد الاحتياجات اعتماداً على المادة المنتجة محلياً.

" ويزداد الإقبال في الدول النامية على مادة الترفيه المستوردة على وجه الخصوص نظراً لوجود فراغ نسبي، ولضمور الإنتاج المحلي، واضمحلال الثقافة الوطنية، ورخص هذه المواد، وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي، وفقره فنياً، وتقليده، غالباً للمستورد، كما يعود إلى وجود شرائح طبقية متعددة ومتنوعة، تابعة فكرياً، وأحياناً مادياً، لنسق قيمي غربي خاص ومحدد"[٩] . ومثل هذا الإقبال، قد يؤدي بالنسبة لشرائح معينة، كما هو الحال بالنسبة للأطفال مثلاً إلى الانبهار واعتبار أن ما يقدم بشأن الدول المنتجة لهذه المواد يمثل النموذج أو المثل الأعلى، وإن ما لدينا أقل بكثير مما وصل إليه الآخرون. وإذا كان لهذا الإحساس ما يبرره أحيانا ، فإنه يغذي شعورا بالانسحاق في مواجهة الآخر/الأجنبي ، في مرحلة مبكرة من العمر، وقد

يصعب التحرر منه فيما بعد، حتى وإن توفرت ظروف ومتغيرات تدعو إلى ذلك .

٨- إن الولع بالترفيه أدى إلى التركيز على الفنانين ، في إسهامات تجعلهم محور اهتمام المادة التليفزيونية. ويجري ذلك عادة عبر متابعة أخبار الفنانين، واستضافتهم في الاحتفالات والمناسبات، والاحتفاء بأعمالهم الفنية، وإجراء مقابلات مطولة معهم، وتقصي المعلومات التي تتعلق بأسرار حياتهم الشخصية، والإعلان عن حوارات تليفونية معهم يدعي الجمهور للمشاركة فيها، ورصد أنشطتهم التي تتصل بتسجيل أغنياتهم وتصوير مشاهد أدوارهم السينمائية والعروض التجريبية لمسرحياتهم وعروض أفلامهم ورذود فعل النقاد والجمهور عليها واصطناع معارك بشأنها لا يعرف موضوعها، ولا الهدف منها، والاستمرار في إثارتها لفترات طويلة، بما يضمن استفزاز أطراف مختلفة ودفعها للتورط فيها وإثارة اهتمام الجمهور بتطوراتها عبر تقديمها في حلقات مسلسلة ترفع معدلات المشاهدة، ويمكن أن تخلق انطباعاً بجماهيرية القناة التليفزيونية وجاذبيتها ورصيدها الشعبي على نحو يغري المعلنين ويزيد من تنافسهم على الإعلان في هذه القناة دون غيرها أو تخصيص جانب كبير من الميزانية للإعلان في هذه القناة ،يتجاوز بكثير ما يجري تخصيصه لقنوات أخرى.

٩- إن المبالغة في الاحتفاء بالفن والفنانين باعتباره محور الترفيه، قاد الجانب الأكبر من القنوات العربية إلى ممارسات تفتقر إلى المنطق وتكشف القصور المهني في عمل هذه القنوات، وتدل على مدى الاستهانة بعقول المشاهدين. ومن أبرز هذه الممارسات، دعوة الفنانين والفنانات إلى حوارات أو سهرات أو برامج مسابقات تثار فيها موضوعات وقضايا دينية وسياسية وثقافية، ويفسح المجال أمام راقصات ليعرضن رؤيتهن بشأن موضوع ديني، ويمنحن حق الفتوى وعرض الأحكام وتقرير الموقف بشأن هذا الموضوع، بينما تتلاحق في عقل المشاهد ذكريات بشأن هذه الراقصة وتاريخها الذي يؤكد بعدها عن الاهتمام بقضايا الدين

واشكالياته ، والتجارب التاريخية التي مرت بها والتي تثبت مدى تمثيلها لنموذج بشري يتعارض تماماً ويتناقض كلية مع ثوابت الدين وقيمه وأحكامه. ومثل هذا التلاحق يعني التفكير في مدى صحة استضافة راقصة لتحل محل عالم الدين، والأخطاء التي يمكن أن ترتكب نتيجة الخضوع لسطوة النجومية التي تحظى بها الراقصة، واعتبار أنها مبرر كاف لتركها لكي تقول رأيها وتفتي في كل شيء، وليس على المشاهدين سوى أن يستمعوا وينصتوا إليها لكي يستفيدوا مما يصدر عن النجم/النجمة.

إن هذا المنطق نفسه هو الذي يدفع الفضائيات لاستضافة راقصات أيضاً لكي يقيموا النظم السياسية التي تعاقبت على الأوطان في حقب تاريخية مختلفة. إن السياسة شأنٌ جماهيريٌ،ولبعض الفنانين والفنانات رؤى ومواقف سياسية تستحق التقدير وتوجب الاحترام . لكن هذا لا يعني أن ما يتحقق لبعضهم الآخر من شهرة أو نجومية بالمعيار الإعلامي يمنحهم – مباشرة – حق إلقاء دروس للمشاهدين بشأن هذا النظام السياسي أو ذاك.ولا ينسجم مع المنطق لجوء بعض الفضائيات إلى إحالة عملية تقويم نظمنا السياسية في حقب تاريخية مختلفة إلى راقصات أثبتت حياتهن فشلهن الكامل في تلقي العلم، والعداء لقضايا الفكر والثقافة والمثقفين.

والمعنى الوحيد الذي يمكن استخلاصه من هذه الممارسات، هو أن هذه القنوات تؤمن بأهمية إتاحة الفرصة أمام علب الليل والمواخير والكباريهات والحانات لتكشف عن رؤيتها لمدى تأثير النظم السياسية المختلفة على الظروف التي عاشتها هذه المواقع ، انكماشاً وانتعاشا. وسيكون من الطبيعي في هذه الحالة أن تصل بنا الراقصة إلى خلاصة الخلاصات بشأن رؤيتها لنظام سياسي ما؛ وهي أنه كلما انتعشت الحانات والمواخير وعلب الليل كان هذا دليلاً على مرونة النظام السياسي وإيمانه بالحرية ورقيه الحضاري، وكلما انكمشت وساءت أحوالها وقلّ زوارها ومريدوها، كان هذا دليلاً على تصلب النظام السياسي واستبداده واعتدائه على الحرية وتخلفه الحضاري. إن هذه هي الرسالة التي وصلت بالضبط للمشاهدين الذين تابعوا

سهرة بدأت قبيل منتصف ليل بيروت وامتدت إلى ما يقرب من الثالثة والنصف صباحاً أدارها زاهي وهبي مع الراقصة والممثلة تحية كاريوكا، ضمن حلقة من حلقات برنامجه الشهير (خليك بالبيت)، في معرض حديثها وتقويمها للنظام السياسي في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وبعدها.

١٠- إن احتفاء القنوات الفضائية العربية بالتسلية والترفيه، وتركيزها على الفن، وولعها بالفنانين والفنانات، كان له أبلغ الأثر في استبعاد فئات أخرى عديدة من تلك التي تمثل الأعمدة الرئيسة في عملية الإنتاج والتنمية والتحديث في الدول العربية. فالمعلمون والأساتذة والأطباء والمهندسون والقضاة والمحامون والعمال والفلاحون، فئات تتراجع مكانتهم في أولويات الاهتمام حسبما تحددها هذه القنوات. وإذا كان هذا ينطوي على تجاهل واضح لهذه الفئات (المنتجة) في المجتمع، فالأخطر من هذا أنه يؤدي إلى تعتيم شبه كامل على الجهود التي تبذل لإنجاز خطط التنمية في البلدان العربية، كما أنه يؤدي، بفعل التراكم التاريخي، إلى تكريس انطباعات سلبية عن هذه البلدان، تظهرها على أنها مجتمعات غارقة في الترف ،يقضي أفرادها وقتاً طويلاً في السهر والانشغال بالأفلام والمسلسلات والأغاني، دونما عناية ببذل الجهد المناسب في التعامل مع قضايا جوهرية في الصحة والتعليم والغذاء والمرافق والخدمات واللحاق بالعصر. وبفعل التراكم التاريخي أيضاً، لهذه الممارسات، لا يمكن لأي من عناصر القوى المنتجة في المجتمع أن يكون "نجما" وفقاً لفلسفة العمل السائدة في هذه القنوات، بما قد يسهم في دفع الأطفال والأجيال الناشئة نحو "كراهية" العمل في المجالات الإنتاجية، طالما أن الذين يعملون فيها "مخلوقات منسية" أو "مجموعات هامشية" لا تستحق أن توضع في دائرة الاهتمام الإعلامي. وشيئاً فشيئاً تصبح "القطاعات المنتجة" قطاعات ثانوية في تصور الأجيال الجديدة، ويزداد إقبالهم على القطاعات الثانوية ما دامت هي القطاعات المؤثرة وفقاً للمعالجات التي تتبناها الفضائيات.

١١- يقوم الترفيه أحياناً على ألوان من الفنون السينمائية والمسرحية والغنائية الساخرة، والأصل في السخرية أنها أسلوب يلجأ فيه الفنان إلى المبالغة والتضخيم وإبراز المفارقات الكامنة في مجال أو قضية أو موضوع أو شخصية أو جماعات أو دول، وتسليط الضوء عليها بطريقة تضحك المشاهد وتنبهه إلى أشكال من الخطأ أو الانحراف أو الفساد الموجودة في المجتمع.

بيد أن هذا المفهوم الشامل للسخرية لا وجود له في موجات الترفيه التي تكتسح الفضائيات. ويمكن ملاحظة هذا في الشواهد التالية:

- إن السخرية في جانب كبير منها تفتقر إلى الأصالة، ويسيطر عليها الاصطناع، مما يجعلها عملاً عابراً لا أثر له بمجرد انقضاء زمانها.
- إن السخرية تتركز على "أشخاص" ولا تحفل بإلقاء الضوء على الانحرافات الكامنة في قضايا وموضوعات وسياسات وأساليب عمل.
- إن السخرية التي تتوجه إلى أشخاص تجد طريقها إلى شخصيات تعمل في مجالات معينة، دون أن تغادرها إلى شخصيات تعمل مجالات أخرى. ومن المفارقات السائدة في هذا المجال أن التربويين من المدرسين والعلماء والباحثين والعاملين في مجال الدعوة والوعظ والإرشاد من علماء الدين والفقهاء أكثر الفئات تعرضا للسخرية السائدة في الأعمال الفنية.
- إن السخرية تقوم في حالات كثيرة على صك مفاهيم ومقولات تفتقر إلى الحياء وتجرح المشاعر وتؤذي الإحساس وتروج لإشاعة الهبوط والانحدار في القاموس اللغوي للعلاقات السائدة بين الفئات المختلفة في المجتمع، وخاصة بين الأطفال وبعضهم البعض من ناحية وبينهم وأولياء أمورهم من ناحية ثانية، وبين المراهقين والمراهقات من ناحية ثالثة.
- إن السخرية تأخذ في حالات كثيرة مسارات تصب في مجرى الحط من مكانة من يمكن أن يمثل للأجيال الناشئة " قدوة حسنة " أو " نموذجا مثاليا " ، والتهوين من شأنه ، وإسباغ أوصاف ونعوت عليه تجعل منه "

ألعوبة " يتسلى الأطفال والشباب على حسابها . وهو ما يوقع المجتمع في أزمة عندما يطالب شبابه بأن يأخذوا من هذه الشخصيات" قدوة ومثالا " في الوقت الذي يقضون أوقات فراغهم في التندر على هذه الشخصيات والضحك على حسابها ، وفقا للانطباعات التي ترسخت في عقولهم نتيجة التعرض لأعمال سينمائية أو مسرحية أو غنائية تعرضها الفضائيات .

ولقد دفعت المؤسسة التعليمية والدينية العربية ثمنا باهظا نتيجة الأعمال الفنية التي جعلت من المدرسين والأساتذة موضوعا للسخرية. مما أساء إلى الصورة الجميلة للأساتذة والمدرسين والعلماء ، والأمر نفسه حدث مع علماء الدين ، وألحق أضرارا بالغة بالهيبة والوقار والاحترام الذي كان يلتزم به الجميع في التعامل مع أصحاب هذه المهن . وأصبح يثير علامات استفهام حول الأسباب التي جعلت المؤسستين التعليمية والدينية تحديدا موضوعا للتندر والسخرية في الأعمال الفنية، وهما اللتان تعملان في مجال بناء العقول وحماية التراث والحفاظ على العقيدة وإيقاظ الفكر وتنبيه الأذهان.

١٢- إن الاحتفاء بالوظيفة الترفيهية في الفضائيات العربية الخاصة، يجد تفسيراً موضوعياً له في أساس نشأة هذه الفضائيات، فهي مشروعات استثمارية تنزع إلى الربح، ويسلك ملاكها سياسات شأن تلك السياسات المتبعة في إدارة المشروعات التجارية والصناعية؛ حيث يجري التركيز عادة على إنتاج سلعة أو خدمة تستوفي مواصفات الجاذبية ونيل رضاء الجمهور وقبوله لها، وبهذا يمكن أن تنجح في رفع معدلات الإنتاج والإغراء على الاستهلاك بما يرفع معدلات الربح.

إن هذا هو المنطق الذي يحكم الاستثمار في المشروعات التجارية والصناعية فما النتيجة التي ترتبت على تطبيقاته في المجال الإعلامي بصفة عامة وفي الفضائيات تحديدا؟

- إن (إعطاء الجمهور ما يحتاجه) لن يخدم أهداف هذه المؤسسات في تحقيق الربح، سيما وأن هذه الفلسفة تقود إلى تطبيقات تلزم الفضائيات بإجراء مسوح ميدانية حول ما يحتاجه الجمهور بالفعل سياسياً واقتصاديا

وثقافياً واجتماعيا، وهذه الموضوعات لها طابعها الجاد، الوقور، الذي يوجب الدقة والموضوعية والصدق في المعالجة. وهذا أيضاً يحتاج إلى إعلاميين من ذوي الخبرة ممن يتطلب توظيفهم مخصصات مالية تلزم المالك بإنفاق لا يريده.

- في (إعطاء الجمهور ما يريده) حل سحري لمشكلة الوصول إليه، لأن هذه الفلسفة لا تلزم الفضائيات ببحوث مسحية حول ما يريده الجمهور. وإعطاء الجمهور ما يريده يعني(استثمار غرائزه) إعلامياً بما يحقق الأهداف التجارية؛ ذلك لأن هذه الغرائز هي التي تجمع بين أفراد الجمهور؛ الرجال والنساء، المراهقين والمراهقات، الأغنياء والفقراء، وسيؤدي التركيز عليها إلى إثارة الجمهور ودفعه إلى متابعة ما يبث من برامج وأفلام ومسلسلات ومسرحيات وأغان تلهب المشاعر وتحرك الأحاسيس.

- إن زيادة معدلات بث المواد التي تتجه نحو إلهاب المشاعر وتحريك الأحاسيس يصب عادة في اتجاه خلق الأجواء التي تدفع بالمشاهدين إلى تحطيم مختلف القواعد التي أقامها المجتمع لضمان نوع من الضبط الاجتماعي يلزم أفراده بأخلاقيات وتقاليد معينة استناداً إلى قدرة الإنسان على التحكم في هذه الأمور تعبيراً عن التزامه تجاه المجتمع.

- إن بث هذه المواد ينمو باستمرار وتتزايد معدلات عرضها وتحتل موقعاً متقدماً في خريطة البث وقائمة الأولويات، كما أنها تتجه لتأخذ مساراً ينطوي على قدر هائل من الاستفزاز والتحدي الصارخ لقيم المجتمع وأخلاقياته ونظامه العقدي.

بداية، انطلقت هذه البرامج في إثارتها للغرائز من أسلوب يعتمد على (التلميح والإيحاء)، لكنها الآن تعمد إلى تبني أسلوب يقوم على (التصريح) بأهمية فتح الملفات التي تعني بقضايا الجنس والعلاقة بين المرأة الرجل في المجتمعات الإسلامية، ويأخذ ذلك لافتات عديدة منها (الثقافة الجنسية) مثلاً. وقد يوحي العنوان أن هذه القنوات جادة فعلاً في السعي من أجل تثقيف الجمهور، لكن ذلك لا يستقيم مع واقعها الذي يقوم على نفي (الثقافة الجادة).

وهذا هو ما يتجلى عملياً عند ما تشرع في بث برامج من هذا القبيل، فتعمد إلى تسطيحها، وتمرر من خلالها ما يحرك مشاعر مكبوتة، لتأخذ فيما بعد مسارات تتعارض تماماً مع الالتزامات العقدية والأخلاقية للأفراد في المجتمعات الإسلامية.

- إن ولع الفضائيات العربية الخاصة ببث برامج وأغان وأفلام ومسلسلات تعنى بإثارة الغرائز وإيقاظ المشاعر الجنسية ينتمي إلى ما يسمى بـ Soft Porno ، وهي، في هذا، تحاكي النموذج الأوروبي والأمريكي، وتنقل عنه[١٠] ، دون أن تهتم باحترام عقائد المجتمع الذي تنتمي إليه وتستهدفه. وفي هذا ما يجسد الفجوة الهائلة بين مجتمع يتبنى عقيدة ترتقي بالإنسان، ومؤسسات إعلامية تهبط به إلى مواقع تعكس قدراً هائلاً من التدهور والانحطاط.

- إن استمرار هذه الفجوة، دونما ظهور بوادر تثبت حرص الفضائيات على التعامل معها وفقاً لمتطلبات المسئولية تجاه مجتمعاتها، يشير إلى مشكلة متعددة الأبعاد :

البعد الأول : إيمان مسئولي صنع السياسات الإعلامية في هذه الفضائيات بضرورة محاكاة النموذج الغربي في بث المواد الإباحية، بدعوى أن ذلك مما يدخل في عداد الحرية ، والحاجة إلى التحرر مما يسمى بالعقد النفسية التي تسيطر على مواقف البعض في العالم الإسلامي،عند معالجتهم لهذا الموضوع. وهذا يعني أن تحول هذه القنوات إلى مركز من مراكز تغريب المجتمعات الإسلامية، وتحطيم نموذجها القيمي والأخلاقي وجذبها إلى محاكاة الغير وتقليدهم، ونفي خصوصيتها الحضارية، يرتبط ارتباطاً عضوياً بسيطرة الاتجاهات التغريبية على عملية صنع القرار فيها.

البعد الثاني : يتصل بموقف الجمهور نفسه من هذه القنوات، فإذا كانت برامج هذه القنوات تمس ثوابت العقيدة، فلماذا ترتفع معدلات مشاهدتها!؟ وجوهر المشكلة هنا وجود استعداد لدى الأفراد أنفسهم للتعرض لمثل هذه المواد، يستند إلى طول وقت الفراغ، وارتفاع معدلات البطالة،

والمغالاة في المهور، وتأخر الزواج. ويتحمل الأفراد أنفسهم مسؤولية كبرى في تقرير الموقف الذي يتعين عليهم تبنيه في مواجهة هذه المواد، على أن تمنح العناية الكاملة لدور أجهزة الدولة في التعامل الجاد مع مشكلات الشباب، بما يقضي على أوقات فراغهم ويحولهم إلى قوى منتجة وييسر لهم بناء أسر، فعندئذ تتوفر شروط دفع الأفراد لتبني مواقف تحول دون تعرضهم لهذا النوع من المواد وتقي البلاد خطر ما قد يترتب عليها من انحراف.

البعد الثالث : يتعلق بتصور الفضائيات العربية الخاصة لمفهوم الحرية وتطبيقاته في الممارسة الإعلامية، فهي تتبنى تصوراً خاصاً لمفهوم الحرية. ومن مفارقات هذا التصور أنه يجافى المفهوم الغربي نفسه للحرية، ويخرج عليه، في الوقت الذي يبدو مفهوم الفضائيات وكأنه امتداداً للمفهوم الغربي للحرية.

فالحرية وفقاً للمفهوم الغربي نفسه لا تعني الفوضى، ولكنها تعزز من مسؤولية الإعلاميين تجاه مجتمعاتهم. والحرية بالمعنى الاقتصادي البحت الذي يعني التحرر من كل القيود التي تقف عقبة أمام رفع معدلات المكسب لا وجود له في المجتمعات الغربية ذاتها؛ فهي تتبنى نوعا من التنظيم الذي يقيد الحرية عندما يترتب عليها خطر يهدد المصالح العامة.

ووفقاً للمفهوم الغربي نفسه للحرية ، فإن تطبيقاته لا تختزل عند حدود فوضى المواد الإباحية ، حسبما تفعل بعض الفضائيات العربية ، ولكنها تتجلى في أفضل صورة لها عندما تنجح المؤسسة الإعلامية في أن تجعل من حرية التعبير ممارسة عامة تتجاوز حدود الصحفيين والكتاب والأدباء والإعلاميين والمثقفين باتجاه الجمهور، وتزداد قيمتها عندما تتجسد وحدة الجميع في استثمارها على نحو "مسئول" فيما يحقق التنمية والعدالة ويحافظ على أصالة المجتمع وتراثه، ويعزز استقلاله ووحدته، ويهيئ له فرص مقاومة الانحرافات ومواجهة الفساد وتصحيح الأخطاء باستمرار، وبهذا تتقدم المجتمعات، وتحتل مواقع متقدمة في مسيرة التطور الحضاري.

١٣- إن ارتفاع معدلات الاستثمار في إنتاج أغان مصورة وبرامج منوعات تقوم على مخاطبة الغرائز وإثارتها وتسريب الكثير من المفاهيم والألفاظ والعبارات المشحونة بإيحاءات جنسية تلهب المشاعر وتأخذ خيالات المراهقين وغيرهم إلى مناطق غير آمنة، كل ذلك أصبح عملاً تقوم عليه صناعة ضخمة تستوعب أعدادا هائلة من الفنيين والمهنيين والعاملين والإداريين والمتخصصين في عملية الإنتاج. وهؤلاء جميعاً يمثلون "القاعدة الاجتماعية" لتلك الأنشطة التي تستغل غرائز البشر في إنتاج أعمال درامية وبرامج منوعات تدر دخلا يغطي كلفة الإنتاج ويضمن تحقيق معدلات ربح ويوفر للعاملين دخلاً يمكنهم من الإنفاق على متطلباتهم والمتطلبات الحياتية لأسرهم وعائلاتهم.

إن انشغال الفضائيات بإنتاج مواد إباحية أو مواد تحفل بالفاحشة يتحول إلى لون من الممارسات المهنية في المؤسسات الإعلامية، في مجتمعات "إسلامية" يذهب النص القرآني فيها إلى التأكيد على أن مثل هذا اللون من النشاط يدخل في دائرة إشاعة الفاحشة بين الذين آمنوا ويعد الذين ينشطون في هذا المجال بعذاب أليم ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾ سورة النور – آية ١٩.

والمشكلة الكبرى أن تطورات الحياة وظروفها دفعت بكثيرين في العالم الإسلامي لأن يعملوا في مهن مختلفة، قبل أن يسألوا أنفسهم ما إذا كان هذا العمل يمس ثوابت العقيدة أم لا؟ وما إذا كان الدخل الذي يحصلون عليه حلالاً أم حراماً؟

يقول بعض العاملين في هذه القنوات أنهم يعيشون صراعاً بين التزامهم العقدي وضغوط الحياة اليومية ومتطلبات الإنفاق العائلي التي تحتم عليهم الوفاء بها. ويقول آخرون إنهم لا يرون أي مبرر لما يسميه زملاؤهم بأزمة الضمير أو الصراع الداخلي، فهذا وهم أوجدوه هم أنفسهم بحكم عجزهم عن مسايرة التطور وعدم قدرتهم على التعايش مع مستحدثات

العصر. وعندما يتحررون من انغلاقهم الفكري يكتشفون أن الاستفادة مما يقدمه التطور التكنولوجي في مجال البث عبر الأقمار الاصطناعية ضرورة لا غنى عنها. لكن هؤلاء لا يقولون لنا شيئاً عن كيفية الاستفادة من هذا التطور، ولا يعبأون بالمحددات العقدية التي تجعل عملية الاستفادة من هذا التطور أمراً مأمون العواقب.

وأياً ما كان السبب في مثل هذه الظواهر، فإن معالجتها لا تتم بقرار يقضي بتسريح كل هؤلاء ويغلق هذه المؤسسات، قدر ما تتطلب تبني برامج وخطط وسياسات، تشارك في صياغتها وإنجازها مؤسسات دينية وتعليمية وثقافية وإعلامية، تقوم على إعادة النظر فيما استراحت إليه هذه المؤسسات من نظم وأساليب عمل حتى تسهم في تكوين المواطن الصالح وبناء نظامه القيمي الذي يحصنه في مواجهة مختلف أشكال الانحراف، ويشجعه على أن يبادر هو بنفسه، بإرادة ذاتية طوعية خالصة، إلى تجنب المشاركة في ألوان من النشاط تتضمن خروجاً صريحاً على تعاليم الإسلام. كما يلقى ذلك عبئاً ضخماً على جهاز الدولة، يحتم عليه أن يتخلى عن تفسيره الضيق لمفهوم الحرية، عندما يتحرر من مسؤولياته الإعلامية ظنا منه أن ذلك هو " الحياد" الذي يبعده عن الاتهام بالتدخل . ففي أعتى النظم الرأسمالية لا يوجد جهاز الدولة الذي يقف موقف المتفرج، وإنما يوجد جهاز فعال يتابع، ويراقب مختلف أشكال الأداء في المجتمع، وينظر في أيها يتسق مع النظم القانونية السائدة، وأيها يلحق ضرراً بالغاً بالتزاماته القانونية ويعرض مصالح المجتمع للخطر، ويلجأ إلى أشكال من التنظيم التي تضمن ضبط الأداء تبعاً لأحكام الدستور وموجبات المصلحة العامة. ويمتد مجال الالتزامات ليشمل المؤسسات الإعلامية ذاتها، إذ يتعين عليها أن تجري مراجعة فورية بشأن التربية المهنية والأكاديمية لكثيرين من العاملين . إذ يلاحظ أن محور التربية المهنية والأكاديمية يدور حول مدى إتقان العاملين للحرفة الإعلامية، ولا سيما ما يتصل منها بكيفية الإعداد للعمل، وأساليب الصياغة والمعالجة، وطرق إدارة الحوار، ووسائل جمع المعلومات في الأعمال الإعلامية ذات

الطابع الاستقصائي، وكيفية التخطيط للحملات الإعلامية وغيرها، وهو ما يكشف عن ثغرة كبرى فيما يمكن تسميته بالتربية الفكرية والثقافية للإعلاميين ، وفيها ينصرف الاهتمام إلى بناء "عقليات" أو "تشكيل شخصيات" على أساس من الاستيعاب الكامل لمعنى الهوية الحضارية للأمة ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وألوان إنتاجها الأدبي والمسرحي والسينمائي، وأنماط تفاعلها مع الحضارات الأخرى، وحدود إسهامها في مسيرة التطور الحضاري للبشرية، ومصادر التهديد القائمة والمحتملة لنظمها ومصالحها، ومشروعات النهضة والتطوير والتحديث التي تضمن لها موقعاً متقدماً في ظل عمليات التنافس المحموم للسيطرة على العالم. فمثل هذه اللون من التربية، هو ما نسميه بـــ "ما قبل إجادة الحرفة"، وهنا ينصرف الاهتمام إلى بناء عقول قادرة على العمل بكفاءة في مجال الإعلام، قبل أن تكون ملمة بقواعد العمل الإعلامي نفسه وأساليبه، لأن استمرار غياب "أصحاب العقول" عن المؤسسات الإعلامية يتركها نهبا لأولئك الذين يفخرون بقدرتهم على إجراء حوار أو الحصول على خبر أو إجراء استطلاع،من دون أن يتنبهوا إلى أن كل هذه الأشكال تخلو من فكرة ولا تهتم بقيمة، ولا تحفل بمبدأ، ولا تثير اهتماماً، ولا تعلق بالذاكرة، ولا تمتع إنساناً سوياً. كما أن غياب أصحاب العقول عن المؤسسات الإعلامية هو الذي يفسر- مع متغيرات أخرى- تراجع مصداقيتها وضعف مستوى التفاعل الجماهيري معها وأزمة الثقة فيما تبثه من مواد إعلامية مقطوعة الصلة بالمجتمع.

إن ذلك يمثل في الحد الأدنى البيئة الفكرية والسياسية والاجتماعية التي تتيح للمجتمعات الإسلامية تفعيل عقائدها ونظمها الأخلاقية وأعرافها الاجتماعية، ويمنحها حق متابعة مدى الالتزام العقدي والإخلاص لتعاليم الدين والتمسك بالثوابت وحماية الهوية وصون التراث لدى أبناء المهن، إعلامية أو غير إعلامية.

مراجع الورقة

١- مي سنو عبدالله "العرب في مواجهة تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال" في: مجموعة من الباحثين ،العرب والإعلام الفضائي، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٤) ط١(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤) ص٤٥.

٢- عبد اللطيف العوفي وعادل مرداد، زمن المستقبل والعالم العربي : دراسة في موجة المعلوماتية والاتصال (الرياض : مطابع التقنية للأوفست ، ١٩٩٨) ص ١٢٥. في :

- سهام عبد الرحمن الصويغ " بعض الآثار النفسية والاجتماعية للبث الفضائي على الأسرة في دول الخليج : دراسة استطلاعية على عينة من مدينة الرياض"، التعاون، العدد٥٦ ، شوال ١٤٥٣-ديسمبر ٢٠٠٢ ، ص ٩٩.

٣- عاطف العبد ،" التليفزيون وطفل ما قبل المدرسة : التعرض للجوانب المعرفية- الاجتماعية -العنف"، خطوة ، العدد العاشر(القاهرة) ص ٣٩.

٤- لمزيد من التفاصيل ، أنظر :

- محمد حسام، المسؤولية الاجتماعية للصحافة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣)
- حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤)

٥-أنظر تأصيلا لهذا في ::

- خماد إبراهيم " أزمة المعارضة في الصحافة العربية المعاصرة" (القاهرة: كلية الإعلام ، ١٩٩٤)

- حماد إبراهيم، "الصحافة والسلطة السياسية في الوطن العربي"، رسالة دكتوراه(جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٤)

٦- سجاد الغازي، "القنوات الفضائية العربية: تنافس أم تكامل" في: مجموعة من الباحثين، القنوات الفضائية العربية في خدمة الثقافة العربية الإسلامية (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨) ص ١٤٧

٧- سفيان النابلسي "الوضع الراهن للقنوات الفضائية العربية" في: المرجع السابق نفسه، ص ٢٧٧.

٨- أمين سعيد عبد الغني، "دراسة تحليلية لمضمون بعض الفضائيات العربية "، رسالة دكتوراه (جامعة المنصورة: كلية الآداب، ٢٠٠٥).

٩- أديب خضور ، سوسيولوجيا الترفيه في التليفزيون ، ط١ (دمشق : المؤلف ، ١٩٩٧) ص ٨.

١٠ - See: Mohammed Hosam Ismail, Contemporary Oral Music Videos (Cairo: Al Madina Press. 2003) PP.29-35